قراءة في ماهية التحول من الدولة البسيطة إلى الدولة المركبة (العراق أنموذجا)

م. م. مؤيد جبير محمود
كلية القانون والشريعة – الفلوجة – / جامعة الأنبار

الخبير اللغوي
د. عدي خالد البدراني

تمهيد: تواجه العراق اليوم مشاكل وأزمات غاية في التعقيد، ترتبط بجملة التغيرات الحاصلة فيه، وهي تغيرات كبيرة وحساسة، كونها ترتبط بإعادة هيكلة العراق ككل على مختلف الصعد .فليس من اليسير بمكان أن نقوض نظاما كان قائما ونحاول أن نبي آخر على أنقاضه، من غير أن تكون هناك مضاعفات جانبية، تفعل آثارها في مختلف الاتجاهات.وهذا ما هو حاصل واقعا، حيث تتقاذف عملية إعادة البناء– وخصوصا السياسي منها– وجهات نظر متناقضة ومتباينة إلى حد كبير . ورغم حجم الجهود المبذولة من قبل اللاعبين المعنيين بعملية الهدم والبناء إلا أنها لم ترق إلى مستوى الفوضى العارمة التي يعيشها العراق .

لعل أكثر الأزمات تعقيدا تلك التي تتعلق بتبني النظام الفيدرالي، باحتساب انه متغير يتعلق بإعادة رسم شكل النظام السياسي، وآلية عمله، ولم يحض بإجماع وطني فيما يتعلق بالجدوى من تبنيه، ومدى ملائمته للواقع العراقي؟.

فالفيدرالية اليوم تثير جدلا واسعا بين الأوساط السياسية والقانونية في العراق، وكذلك بين عامة الناس، فهناك المؤيد لهذه الفكرة، وهناك المعارض لها، وهناك من يقف مترددا بين هذا وذاك، أما لعدم تفهمه لمضمونها بصورة صحيحة أو لتشككه وتخوفه مما قد ينتج عنها من آثار مستقبلية، خاصة وان الفيدرالية وان كانت معروفة من قبل العديد من دول العالم منذ عقود إلا أنها تعد من التجارب الجديدة على غالبية الدول، التي سادتها الأنظمة الشمولية(١).

إن أطروحة الفيدرالية في النسيج الاجتماعي العراقي أطروحة حديثة العهد، ظهرت شيئا فشيئا في فترة التسعينيات من القرن المنصرم، وذلك بعد غزو دولة الكويت وانتفاضة آذار ١٩٩١، حيث خرجت منطقة شمال العراق ذات الأغلبية الكردية من قبضة السلطة المركزية في بغداد بدعم من قوات التحالف الدولية.

ففي ١٠/٤/ ١٩٩٢ اتخذ البرلمان الكردستاني قرارا بتبني النظام الفيدرالي للعراق، الأمر الذي أثار جدلا واسعا من الناحيتين السياسية والفكرية حول الآثار المستقبلية المترتبة على العلاقات الاجتماعية للمكونات العراقية ودول الجوار.

منذ تلك الحقبة كان مبدأ الفيدرالية يطرح بين الحين والآخر من قبل القوى الكردية، لاسيما الحزبين الكبيرين الديمقراطي والاتحاد الكردستاني في المحافل والمؤتمرات والندوات والتحالفات التي كانت تجريها المعارضة خارج

العراق، كان منتهاها مؤتمر لندن، وهو آخر مؤتمر تعقده المعارضة العراقية في المنفى، هذا فضلا عن الندوات الفكرية والثقافية التي تتبناها النخب المفكرة الداعية للفيدرالية العراقية (٢).

ان نظرة متفحصة على الواقع السياسي والاجتماعي في العراق في مرحلة الاحتلال تشير إلى ان محاولات تغيير شكل النظام السياسي تسير في طرق متعرجة، ومنزلقات خطرة قد تنذر بنتائج سلبية ان لم يتم التعامل معها بعلمية وواقعية بعيدا عن المصالح الحزبية والفئوية الضيقة.

ان عملية الانتقال من شكل الدولة البسيطة إلى شكل الدولة المركبة لن يكتب له النجاح ما لم ترافقه مصاحبات فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ومن غير ذلك فكل جهد ستكون نتيجته كمن يبني على رمال متحركة.

ومن أجل تسليط الضوء على هذه الإشكالية لابد من دراستها من كل جوانبها، والبحث عن أفضل الطرق للتعامل معها منطلقين من فرضية أن النهج الفيدرالي في الحكم يمكن أن يكون مقدمة ناجحة لإعادة ترتيب المبعثر ورص المتراخي على مستوى النظام السياسي، وكذلك على مستوى إعادة تنميط الثقافة السياسية بما يتلاءم والمتغيرات الجديدة.

ومن هنا تثار تساؤلات عدة :

_ ما مفهوم الدولة البسيطة ؟

_ وما مفهوم الدولة المركبة ؟

ما هي الفيدرالية؟ .. كيف تنشأ؟.. الخصائص.. المعوقات..

_ هل مشكلة النظام السياسي في العراق تكمن في مركزيته الشديدة..؟ وهل النهج الفيدرالي كفيل بالتخفيف منها ؟ وعن أية فدرالية يجري الحديث اليوم ؟

أولا :رؤية مفاهيمية:

١- في مفهوم الدولة البسيطة:

يطلق عليها تسمية الدولة الموحدة، وهي التي تنفرد فيها الدولة بسلطة أو هيئة واحدة وأحيانا شخص واحد لممارسة الشؤون الداخلية والخارجية فيها، سواء وجد فيها نظام الفصل بين السلطات –ضمن إطار المؤسسات الدستورية– أم كانت دولة ذات نظام حكم شمولي، لا يقوم على ذلك وإنما على احتكار كل السلطات بيد حاكم واحد ولاشك إن أكثر دول العالم هي من الدول الموحدة أو البسيطة أيا كان نظام الحكم فيها ملكيا مثل المغرب والمملكة العربية السعودية والسويد، أو جمهوريا مثل فرنسا ومصر وغيرهما وسواء تكونت الدولة من إقليم واحد فقط أم من إقليمين أو أكثر(٣).

٢- في مفهوم الدولة المركبة :

وتتكون من اجتماع دولتين أو ولايتين أو إمارتين فأكثر تحت سلطة مشتركة أو هيئة مشتركة أو سلطة رئيس واحد. وهي على أنواع متعددة منها:الاتحاد الشخصي، الاتحاد الحقيقي، والاتحاد الكونفيدرالي*، الاتحاد الفيدرالي (الفيدرالي federalism)(٤).

٣- في مفهوم الفيدرالية :

النظام الفيدرالي أو الفيدرالية هو نظام توزيع الصلاحيات بين حكومتين أو أكثر، تمارسان السلطة على مجموعة الناس نفسها، وعلى الإقليم الجغرافي ذاته.على خلاف أنظمة الحكم الأحادي، والتي هي الأكثر شيوعا في العالم، والتي لديها مصدر واحد للسلطة وهي الحكومة المركزية أو الحكومة القومية (حكومة البلاد) .وفي اللغة العربية تترجم كلمة الفيدرالية إلى (الاتحاد)، وللفيدرالية أشكال متعددة تختلف باختلاف ونوع الاتحاد والقانون الذي يتم الاتفاق عليه بين الأطراف المتحدة . وهي ظاهرة لا تبتعد من ناحية أخرى، عن ظاهرة الوحدة، لأنها يمكن أن تكون خاتمة لإخفاق وحدوي أو مقدمة لتطور وحدوي، فالمجتمع الآيل إلى التفكك والانفصام يستطيع أن يجد في الظاهرة الفيدرالية وسيلة لمنع ذلك الانفصام، أو على الأقل تأجيله، ولكنه أيضا قد يصير أسلوبا لتحقيق عملية التوحيد، حيث التجمعات المختلفة ليست على استعداد للتخلي عن جميع حقوقها ملتجئة إلى الأسلوب الفيدرالي كحل وسط بين التعدد المطلق والاندماج الشامل(٥) .

وتعني الفيدرالية أيضا الاتحاد الطوعي بين مكونين أو أكثر لتشكيل كيان اكبر تتمركز فيه السلطات السيادية الكبرى، كالدفاع والأمور الخارجية والميزانية العامة وما إلى ذلك، في حين تحتفظ الكيانات المتوحدة بمجموعة من الحدود والشروط الخاصة بها، للفيدرالية آصرة أقوى من الكونفيدرالية أو الكومنولث، الذي يتألف من مجموعة كيانات منفصلة من السلطات السيادية كما هو حال الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق (كومنويلث الدول المستقلة) (٦).

تتصف الدولة الفدرالية بأنها دولة مركبة من أجزاء متميزة، وهذا التركيب هو الذي يميز الدولة الفدرالية من الدولة البسيطة، حيث تتكون الدولة الفدرالية من دولتين أو أكثر، أو من إقليمين أو أكثر، يكون لكل منهما نظامه الخاص، واستقلاله الذاتي، مثل أن يكون لكل ولاية أو إقليم دستور خاص، برلمان خاص، حكومة خاصة، وقوانين خاصة، وعسكر خاص، وموارد خاصة، ولغة خاصة بها.وكذلك تتصف الدولة الفدرالية بأنها دولة واحدة، كالدولة البسيطة تماما، من حيث وجود دستور اتحادي واحد، وحكومة اتحادية واحدة، وبرلمان اتحادي واحد، ومحكمة اتحادية واحدة، وجيش اتحادي واحد.

و يذكر رجال القانون أن الدول الفدرالية تكونت إما من اتحاد كيانات مستقلة، أو من كيانات تنفصل من جسد دولة واحدة كبيرة، ثم تعقد العزم على الاتحاد ضمن صيغ قانونية واجتماعية جديدة. وهي كالاتي(٧).

أ- اتحاد ولايات عدة متقاربة: تنشأ الدولة الفدرالية من إتحاد ولايتين أو ولايات عدة متقابلة تشترك شعوبها في ملامح اجتماعية وجغرافية وتاريخية، فتتنازل كل واحدة عن بعض سلطاتها الداخلية، وعن سيادتها الخارجية، ثم تتوحد ثانية لتكون الدولة الفدرالية على أساس الدستور الفدرالي، مثال الولايات أو الإمارات المتحدة: الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٨٧، والاتحاد السويسري عام ١٨٧٤، وجمهورية ألمانيا الاتحادية عام ١٩٤٩، واتحاد الأمارات العربية عام ١٩٧١.

ب- تفكك دولة كبيرة: تنشأ الدولة الفدرالية من تفكك دولة كبيرة بسيطة، يعاني سكانها من مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية، كاختلاف اللغة والعادات والثقافات والموارد والثروات، فيعمل شعبها على المطالبة باستقلال تام

عن سيطرة الحكومة المركزية، وتقرير مصيرها دون تدخل من الآخرين، ومن ثم تعمل الولايات المفككة على تشكيل دولة واحدة هي الدولة الفدرالية، وفق نظام إداري فدرالي. مثال الدولة الفدرالية الناشئة عن تفكك دولة بسيطة هي المكسيك ١٨٥٧، والأرجنتين ١٨٦٠، والبرازيل سنة ١٨٩١، وتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٩ .

وتتميز غالبية الأنظمة بالخصائص الآتية: (٨).

أ_إن معظم الكيانات الفيدرالية هي كيانات تتميز بالتعددية الاثنية(القومية)والسياسية (عدة أحزاب)والدينية (تعدد الأديان واحترام حق العبادة والتعبير).

ب_يعد الانتخاب المباشر وسيلة التعبير عن الرغبات السياسية والأصل في بناء الهياكل الداخلة في الدولة الفيدرالية .

ج_يكاد يكون هناك إجماع على أن الكيانات الفيدرالية جاءت استجابة لازمات سياسية (حروب أهلية) أو أزمات اقتصادية أو رغبة للحفاظ على الكيان القومي بوجه التهديدات الخارجية من قوى أخرى إقليمية أو دولية .ويتبع بناء الفدرالية وممارسة الديمقراطية فيها حل المشاكل القومية والاقتصادية وتتصدر الدول الفيدرالية اليوم العالم السياسي في الرخاء والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي .

د_هناك تقسيم واضح للسلطات بين الأجهزة الفيدرالية والحكومات المحلية (الإقليمية أو المقاطعات) ففي كل الدول الفيدرالية تعد مسائل الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي، والسياسة الخارجية،والسيطرة على بعض الموارد الاقتصادية والإستراتيجية من صلاحيات الأجهزة الفدرالية وتكون مسائل الاقتصاد والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والعمالة والأمن الإقليمي من صلاحيات الحكومة المحلية (أو الإقليمية).

هـ_وهناك أيضا تقسيم واضح للسلطات في مختلف المستويات بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية والأجهزة الإعلامية،إلا أن ممارسة السلطة التنفيذية تختلف باختلاف الأنظمة الفيدرالية،حيث هناك النظام الرئاسي والنظام البرلماني ونظام الجمعية العامة .

ثانيا:مبررات تبني النهج الفيدرالي:

يمكن القول إن للاتحاد الفيدرالي أسبابا أو مبررات عديدة، غايتها الأولى صنع التعددية والمشاركة الفاعلة الحقيقية في الحياة السياسية بصورة ديمقراطية وعادلة بعيدا عن التفرد في الحكم، وحكر السلطات بيد شخص أو مجموعة تنتهك القانون وتهدر الحقوق، ذلك لان حكم الفرد يقود دائما إلى الأخطاء والمشاكل والظلم، بينما تؤدي المؤسسات القانونية في ظل حكم الجماعة دورها بصورة أفضل وأكثر عدالة، طبقا للقانون والرقابة الدستورية(٩).

الاتحاد الفيدرالي يركز على اطر سياسية تناسب وتلائم الدولة التي تتسم مجتمعاتها بالتنوع والاختلاف . فالاتحاد الفيدرالي يعمل على بناء مجتمع موحد ومتجانس وبالتالي يخلق من ذلك المجتمع اتحاد وطني متكامل هذا من جانب ومن جانب آخر فالاتحاد الفيدرالي يحقق جانبا من الحكم الذاتي، لولايات واتحادات إقليمية تطالب بالحفاظ على استقلاليتها بإصرار، ولكن ضمن الرؤية العامة للمجتمع التي هي فيه.إي أن الولايات تلك لها إدراك أولي كامل بأنها تشكل جزءا من كل، يعمل بآلية توفيقية نظامية تعاونية من اجل خلق اتحاد يتمتع بوحدة وطنية واحدة(١٠).

ومن هنا يظن البعض أن الاتحاد الفيدرالي هو أكثر الأنظمة الديمقراطية ملائمة للدولة العراقية اليوم؛ لأنه يقوم على أسس تاخذ بنظر الاعتبار خصوصيات التعدد ضمن إطار الكل الواحد . بمعنى أن الاتحادي الفيدرالي يحقق التوازن بين مركزية السلطة الاتحادية وسلطات الأقاليم من غير وجود تعارض حقيقي عند ممارسة الصلاحيات

وبالتالي يمكن معالجة معضلة التفرد بالسلطة التي عانى منها العراق على مر تاريخه المعاصر.وتحديد طبيعة الصلاحيات يأتي في سياق البناء الدستوري الأساس للبلد وبقية القوانين المنظمة لعمل السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم.ومن الطبيعي ان تكون وحدة الشخصية القانونية، والعملة، والمؤسسات العسكرية، ووحدة القوانين، والتمثيل الخارجي، والموازنة العامة، والثروات الطبيعة بيد السلطة الاتحادية العليا .وتكون الأمور الإدارية الأخرى متروكة للإقليم أو الأقاليم .ولابد من أن يكون هناك تناسق داخلي بين قوانين دولة الاتحاد الفيدرالي وتوافق بينها وبين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية .ولا يجوز مطلقا أن تكون قوانين الإقليم أو الدولة الاتحادية المركزية متناقضة، أو مخالفة للالتزامات الدولة (١١) .

ومن هنا يرى البعض أن للحكومة الاتحادية مساوئ ومحاسن، إلا أن محاسنها أكثر من مساوئها؛ فالحكومة الاتحادية هي مبدأ في التنظيم السياسي يتصف بالمرونة، ومع أن كلاً من المستويين من الحكومة يتمتع بقدر كبير من السلطة، فإن استخدام السلطات وأهميتها النسبية قد ينتقل بينهما استجابة لظروف العصور المتغيرة، خصوصاً وأن الأمر بحاجة إلى المرونة بسبب البيئة إذا رافق التغيير النمو الضخم في عدد السكان، فإن من المعلوم أن زيادة السكان معناها زيادة الخدمات الحكومية، والزيادة بحاجة إلى تنظيم مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرهما، خصوصاً إذا أريد تحول الأمة من مجتمع متخلف إلى مجتمع صناعي متقدم(١٢).

إن فشل الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق في إيجاد حل للمأزق السياسي المتمثل بالقضية الكردية، وكذلك فشلها في إقامة نظام سياسي تعددي يضمن للتكوينات العراقية المختلفة بالتعبير عن نفسها وخصوصياتها قد اوجد عقدة خوف حقيقة في تقاليد السياسة العراقية لا تزال آثارها تنعكس إلى اليوم في المشهد السياسي العراقي . وليس أقلها افتقاد النخب السياسية العراقية إلى عوامل الثقة فيما بينها، وتغليب مصالحها الضيقة،على مصالح الوطن العليا.

ولضمان عدم عودة الوضع إلى ما كان عليه في السابق واستثمارا لفرصة التغير الحاصل في العراق فان بعض القوى الرئيسة وبخاصة، وكما أسلفنا، الحزبين الكرديين الرئيسين، قد طرحت موضوعة الفيدرالية بوصفه خيارا لا بديل عنه في هذه المرحلة الجديدة من تاريخ العراق.فالعراق كما ترى هذه الطبقة السياسية ان جاز الوصف مجتمعا متعدد القوميات والأديان، والمذاهب وفي بعض الأحيان يلاحظ الخلط بدرجة لا يمكن الفصل بينهما، لذا وجب إيجاد شكل للتعايش المشترك ينال رضا جميع الأطراف شريطة ان يتم الاتفاق على عقد سياسي اجتماعي قانوني بين هذه القوميات والأديان بشكل يعبر عن إرادة الغالبية سواء كانت قومية أم دينية أم مذهبية، غير انه ينبغي الحذر إذا ما سلطت إرادة الغالبية دون مراعاة الأقلية سيعاد العراق — حتتما– إلى نفق الحكم الشمولي.

ومن هنا نتساءل:

هل عرف العراق في تاريخه الحديث أي شكل من أشكال النظام الفيدرالي؟

يمكن القول ان العراق قد شهد تطبيق شكل من أشكال النهج الفيدرالي، هو أقرب إلى نهج اللامركزية الإدارية .فقد كان نظام الحكم والإدارات فيه على شكل نظام الولايات الذي جرى تطبيقه من قبل الوالي مدحت باشا (١٨٦٩–١٨٧٤) وذلك وفقا لقانون الولايات الذي صدر في سنة (١٢٢٨ هـ – ١٨٦٤م) حيث تم تنظيم الحكم والإدارة في العراق على أساس وجود عدد من الولايات تشكل بمجموعها العراق، وهذا النظام يتضمن – بحد ذاته – نوعا من الأنظمة اللامركزية. فقد تم تقسيم العراق وفق هذا القانون إلى ثلاث ولايات (بغداد، والبصرة، والموصل) وبعض الدراسات تؤكد ان الولايات، كانت أربع، تضاف الى الولايات السابقة ما عرف في الأدبيات التاريخية بولاية (شهرزور)(١٣).

ومع هذا فإن المتمعن في هذا النمط من الأنظمة الإدارية لا يشك انه يتضمن شكلا من أشكال اتحاد فيدرالي،واتحادا فعليا لأنه يضع القضايا الأساسية للبلاد بيد الحومة المركزية، ويترك القضايا الداخلية للولاية . أو ربما هو نمط من أنماط الحكم الذاتي الواسع. وبعد تأسيس دولة العراق الحديثة في العام ١٩٢١ طرحت مشاريع تتراوح بين الوحدة والاندماج، والاتحاد الفيدرالي . فقد طرحت مشاريع للاتحاد بين العراق وسوريا وبين العراق والأردن، وكانت معظم تلك المشاريع مع سوريا خاصة في فترة الانتداب الفرنسي لسوريا . وجرت محاولات أخرى لتوحيد العراق والكويت في عهد الملك غازي، وكذلك إقامة اتحاد بين العراق وسوريا وفلسطين والأردن ولكن بريطانيا رفضت المشروع .

وفي ١٤ شباط من العام ١٩٥٨ قام اتحاد فعلي بين العراق والأردن، ونص على احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية، وإقامة سلطة اتحادية، وسلطات إقليمية، وإعلان دستور يحمل ملامح الاتحاد الفيدرالي.ولكنه سقط بفعل ثورة تموز وانسحاب العراق منه .وبعد انقلابي العراق وسوريا في شباط وآذار ١٩٦٣ تحققت وحدة ثلاثية بين العراق وسوريا ومصر استمرت لمدة ثلاثة أشهر . وبعد فشل هذه الوحدة جرى تحقيق خطوة اتحادية بين العراق وسوريا، ولكنها انتكست بحركة ١٨ ت٢/ ١٩٦٣ وسقوط حزب البعث وبعد عود البعث إلى السلطة في العام ١٩٦٨ طرحت مشاريع عديدة للوحدة مع مصر وسوريا، ولكنها فشلت لأسباب مختلفة (١٤).

ثالثا:حدود الرؤية المفاهيمية للمكونات العراقية الرئيسة تجاه الفيدرالية:

لم يعد خافيا على احد ان تبني المبدأ الفيدرالي في الدستور العراق الجديد لم يحقق إجماعا وطنيا –وتجدر الإشارة هنا إلى النص الوارد بالمادة (١) منه والتي تنص (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي(برلماني) ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)– وبالتالي رفد دائرة الجدل والنقاش فيما يخص التغيير الحاصل في العراق ككل بعناصر ديمومة واستمرار. ويقينا إن استمرار دائرة الجدل بالسعة والتمدد لن يضفي على الواقع السياسي العراقي عواملا للاستقرار والانفراج.

ومن هنا نظن أن العراق اليوم بحاجة ملحة إلى إيجاد عقد فكري يبنى على أساس من التوافقات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تشكل بمجموعها الإطار العام أو المرجعية التي تحكم الحراك السياسي والاجتماعي

وما ينتج عنه من قرارات ومقررات، تشكل ملامح المرحلة الجديدة وتدعمها بالآليات الناجعة لإدارة دفة الأزمات إلى البر الذي يعلن عن انقشاعها وتحولها إلى ظواهر ايجابية قابلة للتطبيق والتحقق.

وهذا يستلزم خروج القوى السياسية العراقية بمشروع، يكون بمثابة مشروع (إعادة بناء). ومبدأ البناء يعني فيما يعنيه خلق الشروط الذاتية والموضوعية الملائمة لنمو الهياكل والأسس التي تستطيع ان تستوعب المعارضة والاختلاف في الأفكار والرؤى والسياسات . وهذه الهيكلية الجديدة هي التي تضمن أن لا يتحول الانفتاح والتغيير الذي نعيشه إلى صراع لا انضباط له، أو إلى تناقض غير مقنن.

ومن الإشكاليات الحقيقية التي تواجه القوى السياسية في العراق والتي تشكل موضوعة أوراقنا هذه هي عدم وجود رؤى فكرية أو سياسية متسقة تجاه مبدأ الفيدرالية وحدود تطبيقها. وبالتالي احتمالية تعرض مشاريع القوانين المفترضة التي تنظم هذه المسألة والتي ستصدر عن القوى البرلمانية بالعطب، أو على أقل تقدير تأخيرها.

ومما تقدم يصبح لزاما ان نستعرض طبيعة الرؤى الفكرية لبعض القوى الرئيسة الفاعلة من قضية الفيدرالية وهي بلا ريب رؤى مختلفة ومتباينة في وجهات نظرها نظرا لاختلاف مرجعيات هذه القوى الفكرية ورؤاها ومصالحها السياسية تجاه مرحلة التغيير في المجمل . وهنا نؤكد أهمية استجلاء مواقف هذه الرؤى، وحدود سياساتها لكي يتسنى لنا ان نقدم التوصيات اللازمة لحل هذا المشكل(الأزمة).

والسؤال الجوهري يذهب إلى الكيفية التي ترى القوى السياسية الكردية متمثلة بالحزبين الرئيسين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الكردستاني طبيعة النهج الفيدرالي؟

يعتقد هذان الحزبان أن صيغة النظام الفيدرالي تمثل حلا واقعيا لقضيتهم القومية في العراق . حيث أن هذه القوى تعبر دوما عن مخاوفها من احتمال عودة السياسات التي اتبعت في الماضي والتي هي من وجهة نظرهم سياسات هضمت حقوق الكرد السياسية والمدنية.

ورؤية هذه القوى للفيدرالية تنطلق من الاعتقاد أن مشكلتهم في العراق نابعة أساسا من نمط الحكم الذي انتهجته الأنظمة السياسية على مر تاريخ الدولة العراقية الحديثة . فالعراق منذ زمن طويل حكم بطريقة مركزية لعب فيها الحاكم دورا رئيسا مهما كانت تسميته : (الملك، أو رئيس الوزراء،أو رئيس الجمهورية) . ولأجل تبديل هذه الوضعية فإن الحل يكمن بإجراء تحول نوعي في طبيعة الدولة العراقية . عن طريق تحول شكل الدولة من بسيطة مركزية إلى اتحادية مركبة.وفي هذه الدولة المركبة (الفيدرالية) تعطى للسكان المحليين سلطات واسعة لتقرير أوضاعهم بصورة مباشرة من غير تدخل من السلطة الفيدرالية(١٥). وهذه الخاصية لإعطاء المقاطعات الفيدرالية صلاحيات وسلطات للبت في مسائل وقضايا تخص المقاطعة نفسها هي التي تعطي أهمية خاصة للنظام الفيدرالي في كونه قادرا على إعطاء قدر من الحرية والاستقلال للمقاطعة وحمايتها من تجاوزات السلطة المركزية الفيدرالية. وهي بالتالي كما ترى هذه القوى ليست تقسيما لكيان الدولة، أو المساس بسيادتها، كما قد يتوهم البعض وإنما هي نظام قانوني يقوم على تفكيك سلطات الحكم الشمولي، ومن ثم إعادة بناء نظام حكم تتولى في المؤسسات الدستورية اختصاصاتها حسب دستور فيدرالي دائم، ووفقا للقانون.

إن هذه القوى على ما يبدو من خلال الاستقراء والمتابعة أنها حققت نجاحات حقيقية في إقناع بقية القوى السياسية العراقية بشرعية المطالبة الكردية فيما يخص تبني النهج الفيدرالي. غير ان هذه الشرعية تكاد تتصدع على صخرة طموحات القوى السياسية الكردية ذاته،ا فيما يتعلق بحدود الفيدرالية وطبيعتها التي تحاول فرضها على ارض الواقع عن طريق المساومات السياسية أو عن طريق الاستعانة بحجم تمثيلها داخل البرلمان العراقي، أو بواسطة دبلوماسيات المحاور المتحالفة . وكذلك مستفيدة من الثغرات التي أثارتها المواد ذات العلاقة الواردة في الدستور العراقي الجديد .

فاليوم هناك تشكيك بحقيقية النوايا الكردية، وبخاصة فيما يتعلق بقضية كركوك وما يعرف اليوم (بحدود الأراضي المتنازع عليها) .لهذا فان اللاعبين الأساسيين الآخرين في الساحة السياسية العراقية يحاولون كبح جموح القوى السياسية الكردية وتقنين طموحاتها بالشكل الذي يحفظ للعراق وحدته وسيادته.حيث ترى القوى السياسية الأخرى وبخاصة القوى القومية (العرب والتركمان). إن هناك سعيا دؤوبا من قبل القوى الكردية لتغيير ديمغرافية كركوك وتغليب نسبة الكرد فيها مستغلة نفوذها الواسع في المدينة، وسيطرتها على مصادر القوة العسكرية والاقتصادية فيها .وهي ترى ان آرائها هذه ليست محض افتراءات بل ان ما يجري على الواقع يثبت ذلك، تعززه الطروحات الكردية وتصريحات مسؤولي إقليم كردستان فيما يتعلق بهذا الشأن.ورغم ان الكرد يعترفون بالصفة المختلطة لكركوك إلا أنهم في أحاديثهم العامة يصرون على أن كركوك جزء لا يتجزأ من إقليم كردستان، مؤكدين على التواجد الكردي التاريخي . ومن هنا يعتقد رئيس إقليم كردستان السيد مسعود البرزاني أن (عدم حل القضية الكردية كان بسبب إنكار "كردستانية كركوك"، وحل موضوع كركوك. لذا يخطيء من يتصور الآن أننا سنساوم على موضوع كركوك ...هناك من يدعي عدم "كردستانية كركوك" فأرجو أن لا يتصور بأن هذا سيحصل في يوم من الأيام)(١٦).

ان هذه الرؤية تثير مواقف الأطراف الأخرى المشكلة لمدينة كركوك، فالتركمان والعرب يعتقدون بان الرغبة الكردية العارمة بضم كركوك إلى إقليم كردستان هي محاولة لاستكمال شروط الدولة المستقلة وبالتالي فهي ليست أكثر من رغبة كامنة بالانفصال، بل بالتوسع على حساب الدول المجاور الأخرى، وهو ما يؤكده استخدام مصطلحات مثل (كردستان الكبرى، وكردستان الجنوبية، وكردستان العراق) .

ان القوى العربية والتركمانية ترفض بشدة المشاريع الكردية، وخصوصا المادة (١٤٠)* من الدستور العراقي، والتي تخص تطبيع الأوضاع في مدينة كركوك وتعتبرها مادة مررت قسرا وضد إرادتهم وهي تخدم القوى الكردية .والتركمان يعدون كركوك مدينة تركية بالأصل وبالتالي ضرورة ان تتمتع بوضع خاص ولا ينبغي دمجها بأية محافظة أو إقليم بل ينبغي ان تتمتع بإدارة مستقلة ومشتركة وفقا للدستور الجديد . وليس بخاف على احد حساسية قضية كركوك ليس فقط على المستوى الداخلي بل على المستوى الإقليمي أيضا .فهي قضية لطالما أثارة مخاوف الجارة تركيا بل دفعتها الى التدخل مرات عديدة بالشأن الداخلي العراقي وهو أمر يضيف للقضية العراقية بعدا آخر من التعقيد تتشابك في العوامل الداخلية بالخارجية . ان التركمان يعزون الوجود الكردي الكثيف في كركوك إلى الهجرات المدنية بعد العثور على النفط في المدينة في العام ١٩٢٧.وهم يتهمون الكرد باحتلال أراضي التركمان، ويصفون مطالب الكرد بأنها محاولات مفضوحة

للحصول على النفط. أما العرب فإنهم يقفون إلى جانب التركمان ضد الكرد ويعتقدون ان كركوك مدينة عراقية لكل الأطياف، ويجب ان تدار من جميع أبناءها وهم أيضا يتوجسون خيفة من احتمال ضم المدينة بالقوة الى اقليم كردستان من قبل الكرد بمساعدة قوى الاحتلال أو عن طريق (الابتزاز والمساومة السياسية) مع القوى السياسية الأخرى، في ظل التبدلات الجارية في الساحة العراقية اليوم، وسرعة تشكل التحالفات وسرعة تفككها انطلاقا من المصالح الحزبية والفئوية لهذه القوى او تلك .

إن اختلاف تصورات القوى السياسية العراقية حول مفهوم الفيدرالية، قد أوجد عقبات جدية في مسيرة البناء السياسي للدولة العراقية الجديدة وربما سيمثل معول هدم لوحدة العراق الوطنية . وكذلك يمكن ان يشكل هذا المبدأ مصدرا للنزاع السياسي والاجتماعي الدائم إذا ما فشلت الأطراف المعنية في إيجاد مقتربات تحول دون نزع فتيل الأزمة . وهي أزمة –كما أسلفنا– يتداخل فيها البعدان الداخلي والخارجي فتبني الفيدرالية لا يبدو أنه يعني الداخل العراقي فحسب، بل له أبعاد إقليمية، وهذا ما قد يشكل مبررا للدول المتواجد فوق أراضيها العنصر القومي الكردي ولا تتمتع باندماج هوية يحفظ لهذه الدول تماسكها الداخلي.

إن تباين الرؤى والتصورات الفكرية والسياسية حول موضوعة الفيدرالية وطبيعة نمطها لم يترسخ حول المكونات العرقية والطائفية فقط، بل الأمر يتسع ليشمل تباين هذه الرؤى وتلك التصورات على مستوى المكون الواحد أو على مستوى التشكيل السياسي الواحد. ويبدو ان حداثة التجربة واختلاف المشارب الفكرية والسياسية لهذه القوى أسهم في تغاير الطروحات، بل تناقضها الصارخ في أكثر الأحيان .ويمكن تناول بعض هذه الطروحات من خلال التساؤل عن تصورات القوى السياسية العراقية لطبيعة الفيدرالية الوارد تبنيها في الدستور العراقي الجديد.

الواقع أن أكثر الطروحات وضوحا هي طروحات القوى السياسية الكردية، فأسبقية التجربة الكردية في هذا الإطار قد أضفت على مطالبيهم وضوحا لا يعتريه الغموض . فالشكل الذي يراد تطبيقه لإقليم (كردستان العراق) هو النمط المطبق منذ العام ١٩٩٢ ولا اختلاف عليه . وما يختلف عليه فقط هو حدود الإقليم الفيدرالي لهذه المنطقة . فالقوى الكردية تسعى إلى ضم مدينة كركوك وبعض المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى وديالى إلى الحدود الإدارية والجغرافية للإقليم. وهذا يعني أن هذا النمط من الفيدراليات سيقام على أسس عرقية (أي تمتد الحدود إلى الحدود الجغرافية التي يعتقد ان الأكراد قد قطنوها عبر تاريخهم). ومن الجدير بالذكر ان الأكراد يؤيدون إقامة فيدراليات في باقي العراق على أية أسس كانت ولا خطوط حمراء على ذلك(١٧).

ومن أبرز الطروحات ما يدعو اليه المجلس العراقي الأعلى بزعامة عبد العزيز الحكيم . حيث دعا مرات عديدة إلى إقامة فيدرالية الوسط والجنوب، على غرار ما هو حاصل في إقليم كردستان.ومن المعروف أن هذا المشروع ليس بالجديد فقد طرح هذا المشروع بعد انتهاء عاصفة الصحراء من دول التحالف في العام ١٩٩١ ونوقش المقترح مع أطراف المعارضة العراقية(١٨).

ومن الطروحات الأخرى والتي تأخذا حيزا واسعا من الاهتمام ما يؤيده الدكتور إبراهيم الجعفري ومؤداه إقامة إقليم عربي مقابل إقليم كردي وفقا لشكل الدولة الحالي وهو الاتحادي الفيدرالي. وكذلك تعتقد جبهة التوافق العراقية وبعض

الأطراف العراقية الأخرى أن أفضل حل هو إقامة الفيدرالية على أسس اللامركزية الدراية . أي ان تتمتع كل محافظة بامتيازات اللامركزية القائمة على توسيع صلاحيات المحافظات في اتخاذ القرارات وإدارة معظم شؤونها الداخلية بتقاسم السلطة مع المركز.وهناك من يطرح إقامة الفيدرالية على أساس ان كل محافظة إقليم وهذا ما يؤيده حزب الفضيلة الإسلامي وبعض الشخصيات السياسية من القائمة العراقية. ويذهب بعض المختصين والمهتمين بهذا الشأن إلى تقديم تصورات لعراق فيدرالي متكون من ست فيدراليات أو ثلاث .. الخ(١٩) .

إن سعة تباين الآراء والتصورات والرؤى بهذا الخصوص تزيد من حدة التخبط والضبابية في المشهد السياسي العراقي، وهذا ما نراها من عدم اتفاق أعضاء البرلمان العراقي في جلساته للعام ٢٠٠٨ على كثير من القوانين المهمة والمفصلية، وخصوصا قانون الموازنة العامة إلا بعد العديد من الجلسات المتشنجة.

وهنا لا بد من تسجيل بعض الملحوظات على الطروحات سابقة الذكر بخصوص طبيعة النهج الفيدرالي في العراق:

١- : أطروحة الأقاليم القائمة على أسس عرقية أو طائفية :

لا شك ان هذا النوع من الفيدراليات غير محمود، ولا يوجد له أنموذج مميز في العالم لأنه؛ يمثل مقدمة غير صحيحة للبناء الفيدرالي . فهذا النمط يكرس النزعة الانفصالية ويرسخ الثقافة الطائفية ويضعف الثقافة الوطنية العليا. فلا ضمانة من ان تجنح بعض القوى السياسية الى شرنقة الثقافة السياسية الضيقة، انطلاقا من مصالحها القومية أو الطائفية أو الحزبية، وبالتالي توجد مجتمع عصبوي قائم على ولاءات فرعية تتعاكس مع الولاء الأول وهو الولاء للوطن وثقافته الوطنية .ولعل اخطر ما في هذا النوع من الأنماط هو تقنينه قانونيا، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان مستقبلا تجاوزه.فليس هناك على ما نعتقد من تجربة فيدرالية في العالم على غرار هذا النمط – مها قدمت من تبريرات – فهو اقرب إلى الكونفيدرالية منه إلى الفيدرالية .

٢-:اطروحة اقليم عربي واقليم آخر كردي:

قد يبدو للوهلة الأولى صوابية هذا الطرح، على اعتبار أنه يراعي الخصوصية الكردية ويحفظ لبقية العراق المكون في غالبيته من القومية العربية وحدة شعبه وأرضه .غير ان هذه الرؤية يعتريها النقص، لأنها لا تختلف عن سابقتها من وضع أسس حقيقية لتقوية نوازع الانفصال . وهي فرصة حقيقية للقوى السياسية الكردية لوضع أطر عامة وقوانين وسياسيات تلائم مصالح القومية الكردية، ولا تراعي مصالح القوميات الأخرى في باقي العراق وفي إقليم كردستان تحديدا . وفي هذا النوع من الطرح تهميش كبير للقوميات والتكوينات الاجتماعية الأخرى المكونة للمجتمع العراقي.فضلا عن ذلك احتمال كبير في عودة منهجية الإقصاء والتفرد بالسلطة من قبل قوى الأغلبية على حساب قوى الأقلية في كل إقليم وبالتالي إعادة إنتاج أخطاء الماضي بصيغ وسياقات أخرى.

٣- : اطروحة كل محافظة إقليم قائم بذاته:

هذا الطرح رغم ايجابياته الكثيرة إلا انه تنتابه ثغرات كثيرة، ويمكن أن نقول هنا انه أحلى المر إذا ما استمرت عجلة الفيدرالية تحث الخطى إلى الأمام .أولى الثغرات في هذا النوع من الطرح أنه سيكون هناك أقاليم كثيرة أكثر من خمسة عشرة محافظة، وهذا لا يتناسب قطعا مع حجم العراق الصغير، وحجم بعض المحافظات الصغير جدا جغرافيا،

وافتقادها أيضا إلى الكثافة السكانية المطلوبة لإنجاح مثل هذه التجربة.فضلا عن افتقاد غالبية المحافظات إلى تقاليد العمل الإداري والسياسي والقانوني والاقتصادي الذي يتناسب مع نمط الشكل الفيدرالي.وهناك أسباب أخرى تشكل بمجموعها معوقات أمام النهج الفيدرالي أيا كان نمطه. وعن ايجابيات هذا النوع انه يوفر نوع من المساواة القانونية والسياسية والاقتصادية بين جميع الأقاليم.تخفف من شبح النزوع إلى الانفصال لصغر حجم الإقليم وقيامه على الأسس الإدارية والجغرافية للمحافظات أصلا.يكون لكل محافظة ممثلين فعليين في الاتحاد الفيدرالي ومؤسساته.وتشجيع المشاريع التنموية بمعزل عن تدخلات السلطة المركزية.وكذلك زيادة فرص العمل والتوظيف في المؤسسات الحكومية لكل محافظة عموديا وأفقيا، لتلبية الأنشطة المختلفة وعلى مختلف الأطر.

٤:أطروحة تطبيق النظام اللامركزي على جميع العراق:

يقوم هذا الطرح على إتباع النهج اللامركزي في جميع إنحاء العراق باستثناء إقليم الشمال(كردستان) لخصوصيته والنجاح الملموس للتجربة الفيدرالية فيه. النظام اللامركزي يمنح للمحافظات صلاحيات واسعة على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي . مع احتفاظ المركز بصلاحية واسعة تكون كمن يمسك العصا من المنتصف .فهي تراعي مركزية الدولة وقدرتها على بسط سلطاتها المختلفة على كل الأقاليم مع هامش من الحرية السياسية والقانونية والإدارية والاقتصادية.وسياسة اللامركزية هي ممارسة فعلية لمبدأ الاستشارية السياسية، الذي يقوم على أساس تشجيع المواطنين لإدارة شؤونهم والمشاركة بصنع القرار بأنفسهم.

وكما هو مطلوب على المستوى السياسي كذلك هو مطلوب إلى سائر المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.ونحن مع هذا النهج إذ انه يمثل حلا وسطا في مرحلة الانتقال من شكل الدولة البسيطة الى الدولة المركبة . وهو يحقق ميزتين على المستوى السياسي العام الأولى ان يغير شكل النظام ويحد من مركزيته البغيضة التي مورست في الماضي . والثانية أنه يرسم حدودا واسعة للحرية في المجالات كافة تشجع على الرقي والازدهار الذاتي بمباركة السلطة المركزية.

في الواقع ان مسار البناء الدستوري في العراق ما بعد العام ٢٠٠٣ بدءا من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وصولا إلى إقرار الدستور الدائم قد وضع الأسس القانونية لتفعيل النهج الفيدرالي في إدارة الدولة العراقية المراد لها ان تكون جديدة . ان هذه الأسس بقدر ما تشكل الدوافع والركائز لتنمية البناء الفيدرالي في العراق، فان هذه الأسس لا يمكن أن تعمل لوحدها، بل ضمن منظومة ركائز معها . فالنجاح المتحقق لدعاة الفيدرالية على المستوى القانوني يمكن ان يتعثر ان لم يجر تشخيص العلل ووضع الركائز التي ترتفع بالبناء القانوني، وتحوله إلى مضامين حقيقية للعمل المؤسسي. وبناء علية بات لزاما الوقوف على أهلية المجتمع العراقي، ومدى تقبله لهذا النهج الجديد ومعوقات البناء الفيدرالي فيه.

رابعا:معوقات البناء الفيدرالي:

–أولا وقبل كل شيء لا بد من التأكيد على أن الظروف القاسية التي عاشها الشعب العراقي في الماضي القريب قد جعلت منه شعبا تواقا للحياة والتغيير وهذا مؤشر صحي جدا، إذ أن إرادة الشعب القوية هي أداة البناء الأهم في عملية التغيير والبناء.واجزم هنا أن هذه الإرادة متوفرة ولكنها بحاجة الى قادة رأي وقادة سياسيين مخلصين في توظيف هذه

الإرادة على الوجه الأمثل. لكن حقيقة الأمر أن الأداء السياسي للقوى السياسية القائدة لعملية التغيير والبناء ضعيف للغاية وبالتالي أوجد إحساسا بعدم الثقة تجاه هذه النخب وخلق نفورا حادا انعكس على تفاعل الجماهير بقواها السياسية. لذا يتوجب أولا إعادة ترتيب هذا المعطى بالشكل الذي يعيد تجبير ما كسر من ثقة الجماهير بقيادتها.

-ومع هذا لا بد من ان نضع في أذهاننا ان الإرادة المحضة المجردة غير كافية ان لم يصحبها وعي لمرحلة التغيير . وهذا الوعي يرتبط إلى درجة كبيرة بنمط الثقافية السياسية التي تحرك الجماهير وهو نمط سلبي في الغالب لسيادة الثقافتين السياسيتين: التقليدية، والخاضعة اللتين تفتقدان إلى عناصر العقلانية والايجابية . ومسؤولية إحداث تغيير في نمط الثقافة تقعان على عاتق النخب السياسية والاجتماعية أولا ومن ثم على بقية أفراد المجتمع.

وحقيقة لامجال لنكرانها ان الشعب العراقي قد تعود تاريخيا على نمط من الثقافة يتناسب وطبيعة الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكمه . وبالتالي ينبغي زعزعة الثقافات التقليدية وتطوير مستوى وعي الجماهير لتتناسب وطبيعة النظام الفيدرالي الجديد.

-إن فرادة أن تتحول دولة بسيطة إلى مركبة يضفي على عملية التغيير نوع من العسرة ،خاصة إذا ما وضعنا بنظر الاعتبار أن عملية التغيير جاءت بفعل عامل خارجي (قوة احتلال) وهذا ما ترتب عليه انقسام المجتمع العراقي إلى مؤيد ومعارض، بين من تضرر من سقوط النظام السابق وبين من يطمح إلى الاستفادة من عملية التغيير .هذا الانقسام انعكس بدوره على الأسس الفكرية والقانونية والسياسية المطروحة لإعادة البناء . وهنا نحن أمام معضلة حقيقية ينبغي على القوى السياسية الانتباه إليها.

-استقرار الأنظمة الإدارية وسياقات العمل على نمطية عمل الأنظمة السابقة المطبوعة بطابع البيروقراطية والمركزية الشديدة .لذا ليس من السهل ان يتم الانتقال الى أنظمة وسياقات عمل جديدة طبقا للنظام الفيدرالي.

-شيوع ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق طبقا لآخر الإحصائيات الدولية متصاحبة مع زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي، وزيادة رقعة البطالة.

-التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الداخلي العراقي . وعدم ارتياح بعض القوى الإقليمية من تطبيق النهج الفيدرالي في العراق.

-شيوع ظاهرة الانقسام الطائفي والعرقي وتناميها داخل المجتمع العراقي في المرحلة الراهنة، بفعل اختلاف الرؤى والمصالح بين الأحزاب والتشكيلات السياسية، وخلط المقدس بالمدنس، السياسي بالديني، والأخروي بالدنيوي.وكذلك بفعل التدخلات الخارجية.

-اختلاف المرجعيات السياسية والفكرية للقوى السياسية العراقية، واختلاف برامج عملها وتقاليدها السياسية.وشيوع ظاهرة الشخصنة في العمل السياسي الحزبي، الأمر الذي تترتب علية انقسامات حادة حتى داخل الحزب الواحد.

-دور الاحتلال في تحطيم الدولة ومؤسساتها بالكامل وتحطيم أجهزتها الرقابية وأنماط وأدوات سيطرتها وانهيار العقد الاجتماعي القديم الذي قام عليه مجتمعها أيضا.

الخاتمة:

إن تاريخ الأمم والشعوب يقدم لنا إشارات واضحة بان التغيير هو سنة كونية، فليس هناك دولة من الدول، أو امة من الأمم، أو شعب من الشعوب، يمكن أن يكون بمعزل عن التغيير. والتغيير يكون إما بفعل عوامل داخلية أو خارجية .ومن سوء حظ العراق أن التغيير جاء بفعل قوة احتلال؛لأن هذا النوع من التغيير سيكون فوقي وتعسفي وتدميري كما جاء في القرآن الكريم(إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون)*.

فما جرى في العراق هو اجتثاث كل ما يتعلق بطبيعة الحياة السياسية السابقة في العراق ومحاولة البناء على إطلالها. ولاشك ان عملية البناء دائما ترافقها مخاضات عسيرة وهي بحاجة إلى شروط موضوعية وذاتية لإنجاحه، وهذا ما لم يتحقق بالشكل الأمثل لحد هذه اللحظة . ولعل أكثر الأمور تعقيدا في هذه البانوراما محاولة الانتقال بالدولة العراقية إلى رحاب جديدة تؤسس قطيعة مع الماضي بكل إرهاصاته وترسم معطيات جديدة لكل شيء على مستوى شكل الدولة، وآليات عملها وعلى المستويات الأخرى القانونية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية . ورغم كل الجهود المبذولة لا زالت ملامح المرحلة الجدية تعيش عطبا، وخاصة على مستواها السياسي ولازالت نقاط مفصلية تثير جدلا وحيرة في الأوساط السياسية العراقية، ولعل النهج الفيدرالي المراد تعشيقه في البناء الجديد للدولة العراقية هو أكثر المفاصل تعقيدا وعسرة .

وبناء على ما تم مناقشته سلفا فان الخروج من أعناق الزجاجات الكثيرة التي وضع سياسيو العراق الجديد رؤوسهم فيها يأتي من خلال إعادة بنا النفوس والأفكار والتصورات باتجاه توحيدي شفاف ووفقا لمصلحة الوطن والمواطن وبعيدا عن الطفولة السياسية ونزقها المقرف الذي تمارسه بعض القوى السياسية اليوم.

قائمة المصادر:

١. شيرين نوري محمد، أسس تبني الكرد لخيار الفيدرالية في كردستان العراق : متاحة على الانترنت على الموقع :http://www.rezgar.4t.com/bases.htm

٢. جميل عودة، مفهوم الدولة الفيدرالية –رؤى حول إطروحة الفيدرالية في العراق الجديد، متاحة في الانتر نت على الموقع : http://www. eebaa.net

٣. د. منذر الفضل، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، ط٢، دار آراس، اربيل ٢٠٠٤، ص٤٤.

*الاتحاد الشخصي: تتمثل هذه الصورة للدولة على أساس وجود شخص واحد في منصب رئيس الدولة لدولتين أو أكثر ويعد هو الحاكم لها فالشكل الدستوري والقانوني هنا هو بقاء الاستقلالية لكل دولة على حدة ويكون لكل منها شخصية قانونية . الاتحاد الحقيقي : وهو نمط من أنماط الاتحاد الفعلي بين دولتين أو أكثر وخضوعها لهيئة واحدة ومثال ذلك الوحدة التي حصلت عام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر.الاتحاد الكونفيدرالي : يظهر هذا النمط من خلال ارتباط دولتين أو أكثر في اتحاد وفقا لمعاهدة بينهما تؤسس بموجبها هيئات مشتركة في شتى المجالات. للمزيد المصدر نفسه، ص ص ٤٦–٤٧.

٤. المصدر نفسه، ٤٥.

٥. د. غانم محمد صالح، المبدأ الفيدرالي وتطبيقاته في الحياة السياسية العربية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢٠، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٠، ص ١١.

٦. يوسف اسكندر، مسائل خلافية في الدستور القادم، مجلة الاسلام والديمقراطية، العدد١٠،منظمة الاسلام والديمقراطية،شباط ٢٠٠٥، ص ١٢١.

٧. جميل عودة، المصدر السابق.

٨. د. عثمان علي، اطروحة الفيدرالية في العراق بين مفهوم الوطنية والاسلام، متاحة في الانترنت على الموقع :http://www.kerkuk.kurdistan.com

٩. د. منذر الفضل، المصدر السابق، ص٤٨.

١٠. د. حازم علي الشمري، النظام السياسي العراقي الجديد – الخيار الفيدرالي، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد ٥، تموز ٢٠٠٦، ص ٩٧.

١١. د. منذر الفضل ن المصدر السابق، ص٥٠.

١٢. جميل عودة، المصدر السابق .

١٣. د. حازم علي الشمري، المصدر السابق، ص ٩٣.

١٤. د. قحطان أحمد الحمداني، النظام الإتحادي في العراق – الجذور، القانون، الممارسة.مجلة دراسات عراقية، المصدر السابق، ص ص ٣–٩.

١٥. د. شيرزاد نجار، الحل الفيدرالي للقضية الكردية في العراق : مدخل جوهري لبناء جديد للدولة العراقية، في وثائق الملتقى الثقافي الكردي – العربي، جمعية الصداقة العربية الكردية، العدد ٩٦، ط١، رابطة كاوا للثقافة الكردية، أربيل، ٢٠٠٤، ص ص ٩١–٩٢.

١٦. من: نص الكلمة الافتتاحية التي القاها الرئيس مسعود البرزاني في الملتقى الثقافي الكردي – العربي، المصدر نفسه، ص ١٥.

*هذه المادة تثير جدلا واسعا اليوم بين المكونات الرئيسة المشكلة للعراق وهي تنص (أولاً – تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، بكل فقراتها.

ثانياً – المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية , والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية , تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور ، على ان تنجز كاملة) التطبيع ، الإحصاء ، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها , لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الأول سنه ألفين وسبعة.

١٧. متابعة تلفزينية لقناة الحرة لبرنامج (بالعراقي) للفترة من ٥ إلى ١٠ كانون الثاني٢٠٠٨.

١٨. د. منذ الفضل، المصدر السابق، ص ٣٣٣.

١٩. للاطلاع ينظر: د. باقر ياسين التميمي، رؤية في مستقبل العراق –ست ولايات فيدرالية على أساس جغرافي، مجلة دراسات عراقية، المصدر السابق، ص ص ٥٣–٨٠.

*القرآن الكريم، سورة النمل، الآية ٣٤.